THOMSON REUTERS FOUNDATION

28 TOO MANY
FGM...
let's end it.

ORCHID PROJECT

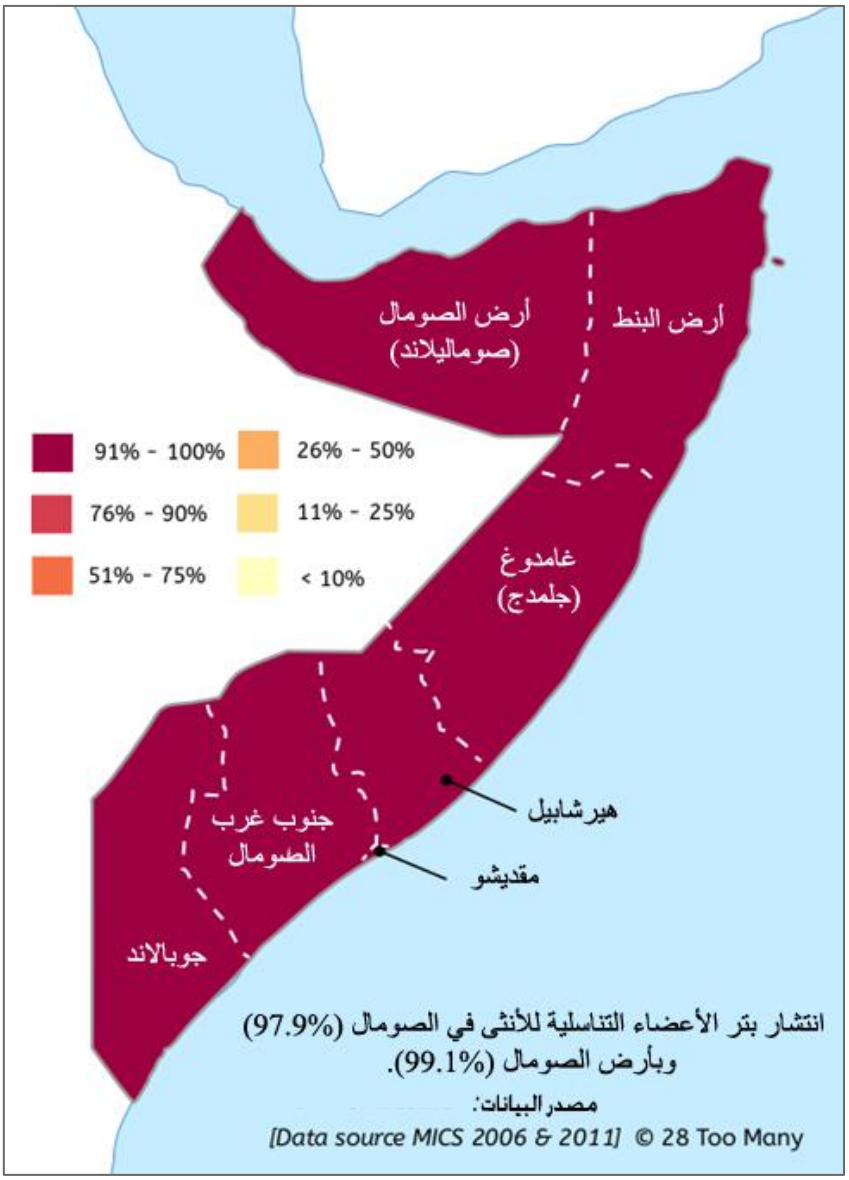


الصومال:
القانون وبتر الأعضاء التناسلية للأنثى

يوليو/ تموز 2018

في الصومال، يبلغ معدل انتشار ظاهرة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن مابين 15 و49 عاما نسبة 97.9%.

يبلغ أعلى معدل انتشار لهذه الظاهرة في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد بنسبة 99.2%.



- معظم الفتيات تختن بين سن الخامسة والتاسعة.
- خضعت ما يقارب من 80% من النساء للنوع الثالث (الاغلاق بالخياطة/ او كما يشار إليه في الصومال بالختان الفرعوني)
- يتم بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عادة من قبل الممارسيين التقليديين.
- 64.5% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن مابين 15 و49 عاما تعتقدن بأن ظاهرة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى ينبغي أن تستمر.

مصدر البيانات: اليونيسيف والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات (2006) الصومال: المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، صفحة 138، متاح على:
https://mics-surveys-prod.s3.amazonaws.com/MICS3/Eastern%20and%20Southern%20Africa/Somalia/2006/Final/Somalia%202006%20MICS_English.pdf.

لمزيد من المعلومات حول بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في الصومال يرجى الاطلاع على:
https://www.fgmcri.org/country/somalia/.

الإطار القانوني المحلي:

نظرة عامة عن الإطار القانوني المحلي في الصومال	
يحظر الدستور صراحة:	
العنف ضد النساء والفتيات	X
الممارسات الضارة	X
بتر الأعضاء التناسلية للأنثى (FGM)	✓
التشريع الوطني:	
يقدم تعريفاً واضحاً لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى	X
يجرم إجراء عمليات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى	X
يجرم التحريض والتدبير و/ أو المساعدة في أعمال بتر الأعضاء التناسلية للأنثى	X
يجرم الامتناع عن الإبلاغ عن حوادث تتعلق ببتر الاعضاء التناسلية للأنثى	X
يجرم مشاركة ممارسي مهنة الطب في أعمال بتر الأعضاء التناسلية للأنثى	X
يجرم ممارسات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود	X
لدى الحكومة إستراتيجية لإنهاء ممارسات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى	X*

* مع ذلك، فإن حكومة ولاية بونتلاند لديها استراتيجية للتخلي عن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

الخلفية القضائية

لأغراض التحليل القانوني الوارد في هذا التقرير، **فإن جمهورية الصومال** الاتحادية تضم خمس ولايات اتحادية، بما فيها بونتلاند، بإستثناء أرض الصومال. في عام 1991 أعلنت أرض الصومال استقلالها عن الصومال. أرض الصومال تتمتع بحكومة خاصة بها، ولكن استقلالها الذاتي المعلن من قبلها لا يزال غير معترف به من قبل الأمم المتحدة، ولا تزال الصومال تعتبر أرض الصومال دولة عضو في الاتحاد الفيدرالي. يمكن الاطلاع على تقرير قطري منفصل بعنوان **"أرض الصومال: القانون وبتر الأعضاء التناسلية للأنثى"** في الرابط التالي **https://www.fgmcri.org/country/somalia/**

في عام 1998، أعلنت بونتلاند كولاية تتمتع بالحكم الذاتي ضمن جمهورية الصومال الاتحادية. وفي حين أن الصومال لم تبدأ إلا مؤخرا في استعراض الوضع المتعلق ببتر الأعضاء التناسلية للإنثى في جميع أنحاء البلاد، فقد أحرزت بونتلاند مزيدا من التقدم في السنوات الأخيرة نحو إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للإنثى، وتشكل قوانينها واستراتيجياتها جزءا من هذا التقرير القطري عن الصومال.

ما هو التشريع المناهض للقضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى؟

يمكن الاطلاع على لمحة عامة من المعاهدات الدولية والإقليمية التي وقعتها الصومال وصدقت عليها في الملحق 1 من هذا التقرير.

النظام القانوني في الصومال هو مزيج من القانون المدني والشريعة الإسلامية والقانون العرفي، (يشار إليه باسم Xeer).

ينص دستور الصومال (2012)[1] في **المادة 4** على إنه "بعد الشريعة، فإن دستور جمهورية الصومال الفيدرالية هو القانون الأسمى في البلاد.."

يتم حماية الكرامة الانسانية والمساواة بموجب **المادتين 10 و11** على التوالي، والأهم من ذلك فيما يتعلق ببتر الأعضاء التناسلية للأنثى، تنص **المادة 15 (4)** على ما يلي:

(ختان الإناث التناسلية ممارسة تقليدية قاسية ومهينة،

وهي بمثابة تعذيب،

وعليه يحظر ختان الفتيات)

تنص **المادة 29(2)** كذلك على ما يلي: "لكل طفل[2] الحق في الحماية من سوء المعاملة أو الإهمال أو الاعتداء أو الإمتهان".

لا يوجد في الصومال حاليا أي تشريع وطني يجرم صراحة ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى ويعاقب عليها.

وينطبق **قانون العقوبات رقم 1962/05**[3] (قانون العقوبات) والذي دخل حيز النفاذ في 2 نيسان/أبريل 1964، على جميع الولايات القضائية في الصومال (بما فيهم أرض الصومال) ويجرم التسبب في إلحاق الأذى بآخر مما ينتج عنه الإصابة بمرض بدني أو عقلي.

وفي عام 2015، أُفيد بأنه قد بدأ العمل على وضع مشروع قانون يجرم ظاهرة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في جميع أنحاء الصومال، وأعلنت وزارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان استعدادها لإستحداث قوانين للقضاء على ظاهرة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في الصومال؛ ومع ذلك، لم يتم اقتراح أي مشروع قانون محدد حتى الآن.

وعلى وجه التحديد، يوجد في بونتلاند حاليا تشريع بشأن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى ينتظر موافقة البرلمان عليه،[4] كما صدر **قانون الجرائم الجنسية**[5] في عام 2016، مما يدل على الالتزام بالتصدي للممارسات الضارة.[6] كما تم التوقيع في بونتلاند على حكم إسلامي (فتوى) ضد بتر الأعضاء التناسلية للأنثى (انظر السلطات والاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة أدناه).

الجوانب التي يغطيها القانون :

لا يوجد تعريف لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى في **الدستور** (الذي يشار إليه فيه باسم "ختان الإناث") أو في الفتوى الدينية التي تنص ببساطة على أنه "يحظر جميع أشكال الختان/بتر الأعضاء التناسلية للأنثى". ولا توجد إشارة إلى ما إذا كان الحظر يشمل فقط أولئك الذين يقومون ببتر الأعضاء التناسلية للأنثى، أو إذا كان يشمل أيضا أولئك الذين يخططون لأعمال بتر الأعضاء التناسلية للأنثى أو يحرضون عليها أو يقدمون المساعدون أو الذين لا يبلغون عن واقعة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى الذي حدثت بالفعل أو من المقرر أن تحدث.

وفي ظل غياب التشريعات الوطنية التي تحظر جميع أشكال بتر الأعضاء التناسلية للإنثى، يجرم **قانون العقوبات الصومالي** التسبب في إلحاق الأذى بشخص آخر وينص على العقوبات المرتبطة بذلك. وبموجب المادة **440(3)**، يعتبر الأذى "جسيما" إذا أسفر عن **(ب)** 'فقدان إحدى الحواس' أو **(ج)** 'فقدان أحد الأطراف أو تعرضه لتشويه يجعله عديم النفع او أصابة أحد الاعضاء بعاهة مستديمة أو فقدان القدرة على الإنجاب"

بتر الأعضاء التناسلية للأنثى الطبي:

أفادت التقارير عن زيادة بتر الأعضاء التناسلية للإناث ضمن الإطار الطبي في جميع أنحاء الصومال، ولكن لا توجد بيانات متاحة عن عدد النساء والفتيات اللواتي تعرضن للبتر من قبل أخصائي صحي أو بمنشأة طبية. كما تفيد التقارير بأن زيادة التطبيب في الصومال هو نتيجة لهذه الأسر ذات الدخل المرتفع والحاصلة على تعليم أفضل اعتقاداً منها بأنها "ستقلص من ضرر" بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.[7] ولا يوجد حالياً تشريع قائم على الصعيد الوطني يجرم هذه الممارسة ويعاقب على إضفاء الطابع الطبي عليها.

وفي بونتلاند، ينص مرسوم مشترك بين الوزارات لمكافحة بتر الأعضاء التناسلية للإنثى وضعته وزارة الصحة ووُقع عليه في عام 2014 على أنه لن يسمح ببتر الأعضاء التناسلية للأنثى[8] ضمن الإطار الطبي، وإن للوزارة سلطة إغلاق العيادات والمستشفيات التي تواصل هذه الممارسة وإعتقال مرتكبيها. كما يخول المرسوم حكومة بونتلاند إلغاء تراخيص المهنيين الطبيين الذين يمارسون بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في عياداتهم، كما طُلب من نقابات الأطباء مساءلة أعضائها عن ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى بإلغاء عضويتهم. ويجري الآن نشر هذه السياسة المشتركة بين الوزارات من قبل الأطراف المعنية، ولكنها تفتقر حاليا إلى خطة تنفيذ وإطار للمساءلة.[9]

بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود:

في بعض البلدان التي أصبح فيها بتر الأعضاء التناسلية للأنثى غير قانوني، أصبحت هذه الممارسة تتم فيها بالخفاء وعبر الحدود. وتشترك الصومال في الحدود مع البلدان التي يتباين فيها معدل انتشار ظاهرة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى مع وجود وإنفاذ القوانين لمكافحتها بما فيها اثيوبيا وكينيا.

هناك العديد من الصوماليين الذين يعيشون في المناطق الحدودية لإثيوبيا وكينيا، وغياب التشريع الوطني الذي يحظر بتر الأعضاء التناسلية للإنثى في الصومال يسمح باستمرار هذه الممارسة، حيث تنزح الأسر عبر الحدود لتجنب الملاحقة القضائية. ولا توجد بيانات دقيقة عن عدد الفتيات اللواتي يؤخذن عبر الحدود ليتم بترهن.

كما يُعتقد بأن هناك العديد من النساء والفتيات الصوماليات في المهجر الغربي (على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والمملكة المتحدة وبلدان أوروبية أخرى) ممن يتم اقتيادهم إلى الصومال لبتر أعضائهم التناسلية الأنثوية لعدم وجود خطر من الملاحقة القضائية.

العقوبات:

لا توجد حاليا عقوبات محددة في قانون العقوبات الصومالي لممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

وعلى الرغم من أن **دستور الصومال** يحظر بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، فإنه لا يوجد قانون محدد أو حكم ينص على عقوبة لانتهاك الدستور. مع ذلك، ينص الدستور على المراجعة القضائية كوسيلة لحماية سيادة الدستور وتكليف لجنة حقوق الإنسان وأمين المظالم بحماية الدستور.

بموجب **المادة 440(1) من قانون العقوبات**، يعاقب بالحبس لمدة تتراوح مابين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات من تسبب بألحاق الأذى بآخر. **(2)** عندنا يعد الأذى "جسيما"، فإنه يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات وسبع سنوات **(3)** وترتفع مدة العقوبة لمدة تتراوح ما بين ست سنوات إلى اثنتي عشرة سنة حين يعد الأذى "جسيما جدا"

تنفيذ القانون:

الحالات:

في ظل غياب التشريع الوطني المتعلق ببتر الأعضاء التناسلية للأنثى، لا توجد حالات مبلغ عنها تتعلق بحالات اعتقال أو إجراءات قضائية في الصومال. كما لا يوجد دليل على استخدام قانون العقوبات لمحاكمة مرتكبي بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

لم يتم تحديد أية حالة ناشئة عن الفتوى المعلنة في بونتلاند، كما لم يتم الكشف عن أية حالة سوء ممارسة ضد أحد المهنيين الصحيين لإجرائه بتر الاعضاء التناسلية الانثوية. وقد كانت هناك حالات نزفت فيها الفتيات حتى الموت أو عانين من جرائها من آثار جانبية ضارة بعد إجراء بتر الأعضاء التناسلية للإنثى ضمن الإطار الطبي، ولكن يبدو أن هذه الحالات قد تمت تسويتها سرا بين الممارس الطبي والأسرة، وأحيانا بوساطة زعماء المجتمع. لا يتم الإبلاغ عن هذه الحالات علنا.

السلطات والاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة:

الإدارات الحكومية الرائدة المسؤولة عن العمل على إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للإنثى في الصومال هي **الوزارة الاتحادية للمرأة وتنمية حقوق الإنسان في وسط الجنوب ووزارة تنمية المرأة وشؤون الأسرة** في بونتلاند. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم **وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة الصحة ووزارة الشباب** في جميع المناطق في العمل على إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. ومنذ عام 2015، شاركت **الوزارة الاتحادية للمرأة وتنمية حقوق الإنسان في وسط الجنوب ووزارة تنمية المرأة وشؤون الأسرة** في بونتلاند مع وزارة الصحة في رئاسة اجتماع لفرقة عمل معنية ببتر الأعضاء التناسلية للأنثى لتنسيق العمل المناهض لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى.[10] غير أنه لم يكن من الممكن الحصول على أية تفاصيل عن استراتيجية حكومية رسمية لإنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في جميع أنحاء الصومال.

في عام 2009، أصبحت الصومال جزءا من البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف المعني بالقضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. يعمل (يو ان جي بي) مع الإدارات الحكومية ومجموعة من الشركاء المنفذين على جميع المستويات لإشراك المجتمعات المحلية، وتطوير استراتيجيات الاتصالات، وتوفير خدمات الحماية والدعم للنساء والفتيات المتضررات من بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، وإنشاء شبكات للزعماء الدينيين في جميع أنحاء البلاد. كما إن دعم الجهود الصومالية الرامية إلى وضع سياسات وتشريعات لمكافحة بتر الاعضاء التناسلية للانثى يعد جزءا لا يتجزأ من استراتيجية (يو ان جي بي).

في آذار/ مارس 2014، وافق رئيس بونتلاند على سياسة حكومية رسمية تحظر جميع أشكال بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. تهدف هذه السياسة إلى "التخلي التام عن ممارسات بتر الأعضاء التناسلية للإناث في بونتلاند من خلال استراتيجيات ومناهج حكومية فعالة للتخلي عن بتر الاعضاء التناسلية للانثى من اجل تغيير السلوك المستدام على صعيد الاسرة والمجتمع.[11]

وتشمل الاستراتيجية التي تقوم الأطراف المعنية حاليا بنشرها في بونتلاند على توليد بيانات موثوقة عن بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وتوعية المجتمع، والعمل مع الزعماء الدينيين والمهنيين الصحيين، واستخدام وسائط الإعلام. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن خطة تنفيذ رسمية، ولا يزال التشريع البرلماني لدعم هذا العمل غير قائم.

قبل فترة وجيزة من إقرار سياسة بونتلاند، في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، وقّع 18 من الزعماء الدينيين البارزين على فتوى (حكم من أحكام الشريعة الإسلامية) ضد بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، وشهد عليها وزير العدل والشؤون الدينية وإعادة التأهيل في بونتلاند آنذاك، ونائب الوزير الصحة ونائب وزير شؤون المرأة والشئون الاجتماعية للأسرة.[12] وقد صاغت الفتوى لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء وبررت التخلي عن جميع أشكال بتر الأعضاء التناسلية للأنثى لأسباب صحية ودينية.[13]

وفي تموز/يوليه 2014، وقّعت حكومتا الصومال وبونتلاند على **ميثاق قمة الفتيات بشأن إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، والزواج المبكر والقسري للطفل.**[14]

ملاحظات المجتمع المدني:

هناك شبكة من المنظمات غير الحكومية في الصومال تعمل مع الحكومة **وبرنامج الأمم المتحدة المشترك** لتعبئة المجتمع على المستوى المحلي وتنفيذ استراتيجيات مختلفة لإنهاء هذه الممارسة. غير أن هذه الجهود لا تزال تواجه تحديات كثيرة ولا تحظى بالدعم الكامل بسبب استمرار غياب التشريع الوطني الذي يحظر بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

وتشمل التحديات التي أبلغ عنها المجتمع المدني في الصومال استمرار غياب البيانات الدقيقة عن انتشار بتر الأعضاء التناسلية للإنثى، والتمويل القصير الأجل وغير الآمن، وسوء رصد وتقييم البرامج، واختلاف التفاهمات في الصومال بشأن ماهية بتر الأعضاء التناسلية للإنثى. وفيما يتعلق بهذا الأخير، يلاحظ بأن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في الصومال يفسر علىأنه من النوع III (الختان الفرعوني، في حين أن جميع الأنواع الأخرى يشار إليها باسم "السنة"، والتي يعتقد الناس بأن الأسلام يعاقب على مخالفتها.[15] وبالتالي، فإن أي تشريع يتطلب تعريفات واضحة وفهماً لجميع أنواع بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

يواصل المجتمع المدني حملته بإمعان لحظر بتر الأعضاء التناسلية للإنثى في الصومال. وفي عام 2016، نجح النشطاء في الضغط على رئيس الوزراء للتوقيع على عريضة تدعو إلى تمرير مشروع قانون لمكافحة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.[16] ولا تزال الجهود مستمرة حتى الآن لجعل هذا التعهد حقيقة واقعة.

استنتاجات واقتراحات بغية التحسين :

استنتاجات:

- لا يزال معدل انتشار بتر الأعضاء التناسلية للإنثى في الصومال هو الأعلى في العالم، وتشير الدلائل إلى إن هناك تغيرا طفيفا للغاية على مر الزمن. هناك غياب للبيانات الحديثة والدقيقة عن الممارسة لتوجيه السياسة والبرامج.
- يحظر دستور الصومال بتر الأعضاء التناسلية للإنثى، ولكن استمرار عدم وجود قانون وطني يجرم جميع أشكال بتر الأعضاء التناسلية للإنثى ويعاقب عليها يقوض جهود جميع الأطراف التي تعمل على إنهاء هذه الممارسة داخل البلد.
- سيظل القضاء على بتر الأعضاء التناسلية للإناث في الصومال بمثابة تحدٍ معقد، ولكن تطبيق التشريع الوطني يُعد جزءاً أساسيا من الاستراتيجية؛ كما سيُظهر التزام الحكومة بحماية النساء والفتيات وبالقضاء على هذه الممارسة الضارة.

واقتراحات بغية التحسين:

التشريع الوطني:

- هناك حاجة ملحة لاعتماد سياسة وطنية متينة وسن تشريع في الصومال لحماية النساء والفتيات من جميع الأعمار من جميع أنواع بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. يجب صياغة القوانين بعد التشاور الكامل مع جميع أفراد المجتمع، وينبغي للحكومة أن تستفيد من خبرة البلدان الأخرى التي يُمارس بها بتر الأعضاء التناسلية للإناث والتي طبقت تشريعاً لضمان أن يكون مضمون القانون قابلا للتطبيق وواجب النفاذ في محيط الصومال.
- يتطلب القانون تعريفات واضحة لجميع أنواع بتر الأعضاء التناسلية للإنثى التي تمارس في جميع أنحاء الصومال.
- يتعين على القانون تجريم ومعاقبة جميع مرتكبي هذه الممارسة (بمن فيهم من قام ببتر الأعضاء التناسلية للأنثى أو حرض عليه أو قام بالمساعدة وحث عليه). كما ينبغي النظر أيضاً في حالات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى ضمن الأطار الطبي وبتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود.
- إثارة قضية عدم الإبلاغ عن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى المخطط له أو الذي حدث يعد من الاعتبارات الرئيسية الأخرى في مجال حماية النساء والفتيات من خلال القوانين الوطنية.
- تقع على عاتق الحكومة كذلك مسؤولية حماية النساء والفتيات غير المبتورات (وأسرَهن) من الإساءة اللفظية والتهديدات الجسدية والاستبعاد من المجتمع. وترد هذه الأحكام في قوانين بعض البلدان الأخرى (مثل أوغندا).
- يجب أن تحمي القوانين أيضا جميع ضحايا بتر الأعضاء التناسلية للإنثى: فالنساء والفتيات اللواتي تعرضن للضغط من قبل المجتمع للموافقة على بتر أعضائهن التناسلية يجب ألا يخضعن للملاحقة القضائية أو لمزيد من العقاب.
- ينبغي اعتماد نفس الأحكام في القوانين في جميع ولايات وأقاليم الصومال.
- ينبغي أن تكون جميع القوانين ذات الصلة متاحة لجميع أفراد المجتمع وسهلة الفهم بجميع اللغات المحلية.

تطبيق القانون:

حالما يتم سن تشريع وطني يحظر بتر الأعضاء التناسلية للإنثى، ستسهم الإجراءات الرئيسية التالية في الجهود الرامية إلى إنهاء هذه الممارسة في الصومال:

- ينبغي لبرامج مكافحة بتر الأعضاء التناسلية للإناث أن تنشر معلومات واضحة وسهلة الفهم ودقيقة حول القانون.
- تحتاج الكوادر المحلية من القضاة والقائمين على إنفاذ القانون إلى ما يكفي من الدعم والتدريب حول القانون، وينبغي حثهم على التطبيق الكامل للأحكام المنصوص عليها في التشريع.
- من المفيد أيضا زيادة مشاركة الزعماء المحليين والدينيين بالتثقيف والتوعية بالقانون كما تتضمن مسؤولياتهم بيان أهمية القانون في حماية النساء والفتيات في مجتمعاتهن المحلية.
- رصد حالات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى والأبلاغ عنها في الصومال من شانه أن يحسن الكفاءة وأن يُطلع واضعي السياسات والقضاء والشرطة والمجتمع المدني وجميع العاملين على تنفيذ القانون وإنفاذه على المستجدات.
- تحتاج جميع المهن (بما في ذلك المهن الصحية والتعليمية) إلى أن تتضمن تدريبا حول القانون يتضمن مسؤولية أصحابها في الاستجابة للنساء والفتيات المتضررات من بتر الأعضاء التناسلية للإنثى أو المعرضات لخطر ذلك.
- ومن الضروري زيادة الدعم والحماية للضحايا والشهود في قضايا بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.
- يمكن حث المحاكم على التأكد من إن أي ملاحقات قضائية تتعلق ببتر الأعضاء التناسلية للأنثى قد أُبلغ عنها بوضوح من خلال وسائط الإعلام المحلية مثل الإذاعة المجتمعية، وإتاحة هذه الدعاوى باللغات المحلية.
- يجب إتاحة هذه المعلومات من خلال مختلف القنوات والمصادر الاعلامية بالمناطق التي تكون فيها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضة.
- يمكن النظر في مسألة الإبلاغ الإلزامي عن حالات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى من قبل الطاقم الطبي في المستشفيات والمراكز الصحية.
- في الحالات التي قد تم فيها تحديد الحاجة ولكن لا تتوفر لها هذه التدابير في حينها، ينبغي اتخاذ تدابير حماية مناسبة (مثل توفير خطوط المساعدة الهاتفية في حالات الطوارئ أو الأماكن الآمنة) للفتيات المعرضات لخطر بتر الأعضاء التناسلية للإنثى.

الملحق I: المعاهدات الدولية والإقليمية

الصومال	للتوقيع	التصديق	الانضمام	تحفظات على الإبلاغ؟
الدولية				
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) (*ICCPR*)			✓ 1990	
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) (*ICESCR*)			✓ 1990	
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) (*CEDAW*)				لم توقع
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984) (*CTOCIDTP*)			✓ 1990	
اتفاقية حقوق الطفل (1989) (*CRC*)	✓ 2002	✓ 2015		غير ملزمة بالمواد 14، 20 و21
الإقليمية				
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) (*ACHPR*) (ميثاق بانجول)	✓ 1982	✓ 1985		
الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل (1990) (*ACRWC*)	✓ 1991			
بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (2003) (*ACHPRRWA*) (بروتوكول مابوتو)	✓ 2006			

" للتوقيع ": يتم التوقيع على معاهدة من طرف الدول بعد التفاوض والاتفاق على محتوياتها.

"التصديق": بمجرد التوقيع، أغلب المعاهدات والاتفاقيات يجب التصديق عليها (أي الموافقة عليها من خلال المسطرة التشريعية العادية) ليسري العمل بها قانوناً داخل الدولة الطرف.

"الانضمام": عندما تصادق/ تصدق دولة على معاهدة تم التفاوض عليها من قبل من طرف دول أخرى.

© Orchid Project & 28 Too Many 2018

Version 2, 2026

research@orchidproject.org

#NOFGM

1 Somalia's Constitution of 2012 (2012) Available at https://www.constituteproject.org/constitution/Somalia_2012.pdf.

دستور الصومال لعام 2012 (2012) متاح على الرابط:
https://somaliacenter.com/wp-content/uploads/2019/03/الدستور-الصومالي-المؤقت.pdf

2 المادة 29 (8) من الدستور الصومالي (2012) تعرف "الطفل" بأنه " أي شخص يقل عمره عن 18 سنة".

3 Penal Code: *Legislative Decree No. 5 of 16 December 1962* (1962) Available at http://www.somalilandlaw.com/Penal_Code_English.pdf

4 - Goobjoog News (2015) *Somalia will soon ban FGM, Human Rights Minister says*, 17 August. Available at http://goobjoog.com/english/somalia-will-soon-ban-fgm-human-rights-minister-says/.
- A. Abdirahman (2015) 'Somalia to introduce law prohibiting Female Genital Mutilation', *Horseed Media*, 3 August. Available at https://horseedmedia.net/2015/08/03/somalia-to-introduce-law-prohibiting-female-genital-mutilation/.

5 Abdirizak Shiino (2014) 'Somalia: Puntland bans Female Genital Mutilation (FGM)', *Horseed Media*, 11 March. Available at https://horseedmedia.net/2014/03/11/puntland-bans-fgm/

6 United Nations Population Fund (2016) 'Puntland passes law against sexual offences', *ReliefWeb*, 5 September. Available at https://reliefweb.int/report/somalia/puntland-passes-law-against-sexual-offences.

7 Dr Sheena Crawford and Sagal Ali (2015) Situational Analysis of FGM/C Stakeholders and Interventions in Somalia. Available at http://www.heart-resources.org/wp-content/uploads/2015/11/Situational-analysis-if-FGM-stakholders-and-interventions-somalia-UN.pdf

8 UNFPA-UNICEF Joint Programme to Eliminate Female Genital Mutilation (2017) *2016 Annual Report of the UNFPA-UNICEF Joint Programme on FGM/C: Accelerating Change*, p.62. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNFPA_UNICEF_FGM_16_Report_web.pdf.

9 المعلومات المقدمة من مجلس السكان.

10 UNFPA-UNICEF Joint Programme to Eliminate Female Genital Mutilation, *op. cit.*

11 UNICEF Somalia (2014) *Regional authority in Somalia introduces an official policy to end FGM/C*. Available at https://www.unicef.org/somalia/reallives_14437.html

12 UNICEF Somalia (2013) *Important Religious Ruling against all forms of female circumcision signed in Puntland*, North Eastern Somalia. Available at https://www.unicef.org/somalia/reallives_13980.html.

13 MOJ, MOFSA, MOH (undated) *Religious Fatwa for Banning All Forms of FGM/C*. Available at https://www.unicef.org/somalia/SOM_resources_fatwa.pdf.

14 Girl Summit 2014 (2014) *The Girl Summit Charter on Ending FGM and Child, Early and Forced Marriage*. Available at https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/346027/GS-CharterEnglish.pdf.

15 د. شينا كروفورد وساغال علي، المرجع سالف ذكره.

16 BBC News (2016) *Somalia Prime Minister Sharmarke backs anti-FGM campaign*, 23 March. Available at http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-35882404.

صورة الغلاف: أوكسفام شرق أفريقيا (2010) آشا، 30 عاما، " لحل مشاكل الصومال، على الشعب الصومالي أن يقود الطريق" المشاع الإبداعي الاصدار رقم 2.0 عام.

يرجى ملاحظة بأن أستخدام صورة فوتوغرافية لأي فتاة أو امرأة في هذا التقرير لا يعني ضمنا بأنها قد خضعت او لم تخضع لبتر الأعضاء التناسلية الانثوية.

تم إعداد هذا التقرير بالتعاون مع مؤسسة TrustLaw/The Thomson Reuters العالمية والتي تقدم خدمات قانونية للصالح العام من خلال ربط شركات القانون والفرق القانونية بالمنظمات الغير حكومية والمؤسسات الأجتماعية التي تعمل على إحداث تغيير أجتماعي وبيئي.
تم تجميع المعلومات الواردة في هذا التقرير بالتعاون مع لاثام ووتكينز من وثائق متاحة للجمهور ولأغراض المعلومات العامة فقط. تم اعداد التقرير ليكون بمثابة بحث قانوني فقط ولا يمثل مشورة قانونية فيما يتعلق بأي من قوانين الصومال. لا يُزعم بأن هذا التقرير مكتمل أو إنه ينطبق على ظروف وقائعية او قانونية معينة. لا يشكل هذا التقرير مقياسا، ويجب عدم الاعتماد عليه والتصرف به كمشورة قانونية أو لإنشاء علاقة بين المحامي والعميل وأي شخص أو كيان.

لا تتحمل كل من 28 TOO MANY، LATHAM & WATKINS ، THE THOMSON REUTERS FOUNDATION ولا أي مساهم آخر في اعداد هذا التقرير المسؤولية عن الخسائر التي قد تنشأ عن الاعتماد على المعلومات الواردة فيه، أو اي معلومات غير دقيقة بما في ذلك التغييرات التي طرأت على القانون منذ اكتمال البحث في يوليو 2018. لا يعد أي مساهم في هذا التقرير نفسه مؤهلا لتقديم المشورة القانونية فيما يتعلق بأي اختصاص كنتيجة لمشاركته في هذا المشروع او لمساهمته في إعداد هذا التقرير. ينبغي الحصول على المشورة القانونية من مستشار قانوني مؤهل في الاختصاص/الاختصاصات ذات الصلة عند التعامل مع ظروف محددة. علاوة على ذلك، تجدر الاشارة بأن كثير من البلدان تفتقر إلى وجود سابقة قانونية للعقوبات المنصوص عليها في القانون، مما يعني بإنه قد يتم تطبيق عقوبات مخففة في الواقع العملي.

شكر وتقدير:

لاثام و واتكينز

Latham & Watkins

Population Council (مجلس السكان)

الشكر والتقدير:

تطورت المصطلحات المختلفة لتوضيح مفهوم "*Female genital mutilation*" بتر الأعضاء التناسلية للأنثى بمرور الوقت حيث تمثل وجهات النظر المختلفة كلياً لهذه الممارسة. إن القضاء على هذه الممارسة وحماية الفتيات الصغيرات يتطلب تمييز لغوي ودلالي.

(بيان الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بشأن القضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. منظمة الصحة العالمية 2008أ)

الملحق1: ملاحظة حول المصطلحات:

" إن استخدام مصطلح *mutilation* "بتر" يعزز حقيقة أن هذه الممارسة تشكل إنتهاكاً لحقوق الفتيات والنساء، وبهذا يساعد على نشر حملات المناصرة الوطنية والدولية لمنعها.

نود أن نشكر المتطوعة في الأمم المتحدة عبر الإنترنت ريم رشيد على ترجمتها لهذا المنشور.

نود أن نشكر المتطوعة في الأمم المتحدة عبر الإنترنت سارة شفيق على مراجعتها لهذا المنشور.

نود أن نشكر المتطوع في الأمم المتحدة عبر الإنترنت عباس حمد يوسف على مراجعته لهذا المنشور.

نود أن نشكر المتطوعة في الأمم المتحدة عبر الإنترنت شريفة شريدة على مراجعتها لهذا المنشور